J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (7): 1107-1122, 2014

INDICATORS AND DETERMINANTS OF POVERTY IN EGYPT

Al Saadany, M.M. and G. A. Mohemd
Department of Economic, Extension, and Rural Development, Faculty of Agriculture – Damanhur University

مؤشرات ومحددات الفقر في مصر

مصطفي محمد السعدني و جابر عبدالعاطى محمد
قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - كلية الزراعة – جامعة دمنهور

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي مؤشرات التنمية البشرية في مصر والوقوف علي الفجوات التنموية بين مختلف المحافظات المصرية، والتعرف علي مؤشرات الفقر كنتيجة لتلك الفجوات وتوزيعه الجغرافي بين مختلف المحافظات المصرية، والتعرف علي مسبباته وكذلك السياسات التي يمكن من خلالها الحد من مستويات الفقر في المجتمع المصري.

وقد أوضحت الدراسة أن مصر تحتل المرتبة ١١٢ بين دول العالم البالغ عددها ١٨٥ دولة من حيث دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية بها حوالي ٠.٦٦٢ وهي بذلك دون المتوسط العالمي في مستويات التنمية البشرية.

وأوضحت الدراسة من خلال التقدير القياسي لتأثير كل من دليل الدخل ودليل التعليم ودليل توقع الحياه علي قيمة دليل التنمية البشرية لمصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) أن أكثر تلك الأدلة تأثيراً علي دليل التنمية البشرية هو دليل الدخل حيث يفوق تأثيره تأثير كل من دليل التعليم ودليل الصحة (دليل توقع الحياه).

كما أوضحت الدراسة تفوق المحافظات الحضرية (القاهرة – الإسكندرية – بور سعيد – السويس) عن باقي المحافظات المصرية في كل من دليل التعليم ودليل توقع الحياه في حين تفوقت المحافظات الحدودية (البحر الأحمر – شمال سيناء – جنوب سيناء – مطروح – الوادي الجديد) عن باقي المحافظات في دليل الدخل.

وتشير الدراسة من خلال استعراض مؤشرات فقر الدخل إلي أن مصر دون المتوسط العالمي بالنسبة لعديد من تلك المؤشرات والتي كان أهمها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الإعالة، ونسبة العاملين لمجموع السكان، ونسبة كل من الصادرات والواردات لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تبين من الدراسة أن نسبة الفقراء في مصر تمثل حوالي ٢١.٦% من مجموع السكان، كما تشير تقديرات قيمة معامل جيني إلي عدم عدالة توزيع الدخول وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

كما أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في ريف الجمهورية عن الحضر حيث تمثل نسبة كل منهما نحو ٢٨.٩%، ٨.٥% علي الترتيب في الريف في حين تمثل حوالي ١١%، ٢.٦% لكل منهما علي الترتيب في الحضر. كما تبين ارتفاع نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في محافظات الوجه القبلي عن باقي محافظات الجمهورية حيث بلغت نسبة الفقراء والفقراء المدقعون فيها حوالي ٣٦.٩%، ١٢.٨% من إجمالي عدد السكان علي الترتيب، في حين بلغت في الحضر حوالي ٢١.٣%، ٦.٣% علي الترتيب.

كما تبين من دراسة الفقر وفقاً للفئات العمرية ارتفاع نسبة الفقر للفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) الممثلة للشباب عن باقي الفئات العمرية وأوضحت الدراسة أن السبب في ذلك يعزي إلي ارتفاع معدل البطالة في تلك الفئة العمرية عن باقي الفئات العمرية للسكان.

وأوضحت مؤشرات الفقر المتمثلة في خلل العلاقة الأرضية السكانية وهيكل الحيازة تراجع نصيب الفرد من كل من الرقعة الارضية الزراعية والرقعة المحصولية من حوالي ٠.١٨، ٠.٣٣ فدان لكل منهما علي الترتيب عام ١٩٧٠ إلي حوالي ٠.١١، ٠.٢٠ فدان لكل منها علي الترتيب عام ٢٠١٠ وهو ما يشير إلي ضعف قدرة الارض الزراعية في مصر علي تحقيق الأمن الغذائي للسكان، كما تبين من التوزيع الحيازي للأرض الزراعية في مصر ارتفاع نسبة الزراع الحائزين لأقل من فدان عام ٢٠١٠ حيث بلغت نسبتهم حوالي ٤٣.٤% من إجمالي عدد الحائزين للارض الزراعية وبلغت نسبة ما يحوزونه من الأرض حوالي ٨% فقط من إجمالي الرقعة الزراعية إلي انخفاض دخول نسبة كبيرة من السكان الزراعيين في مصر.

كما تبين من خلال التقدير القياسي لمحددات فقر الدخل في مصر أن ٦٤% من التغيرات التي تحدث في نسبة الفقر في مصر تعزي إلي كل من معدل الإعالة ومعدل البطالة حيث أن زيادة معدل الإعالة بنسبة ١% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة ١.٧%، وأن زيادة معدل البطالة بنسبة ١% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة ١.٤%.

كما أوضحت الدراسة أن مصر دون المتوسط العالمي بالنسبة لعديد من من مؤشرات فقر القدرات التي تعكس مظاهر الحرمان البشري والتي من شأنها التاثير علي فقر الدخل نتيجة عدم امكانية كسر حلقة الفقر المفرغة للدخل وبصفة خاصة معدلات الالمام بالقراءة والكتابة.

المقدمه

يعتبر الفقر أحد مظاهر التخلف الاقتصادي، والتخلف في مدلوله الاقتصادي هو تقرير عن واقع يتعلق بالأوضاع المرحلية أو النسبية التي يجتازها النشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة. فالدولة مثلاً تعد متخلفة إذا ما كانت مستويات الاستهلاك والرخاء فيها منخفضة بالنسبة لغيرها من الدول الأخري، أو إذا ما هي عجزت عن أن تحقق لمواطنيها درجة من الاشباع أو من أسباب الرفاهية تقرب أو تعادل تلك التي قد تكفلها لأمثالهم اقتصاديات الدولة المتقدمة.

ويعتبر الفقر وبصفة خاصة الفقر المطلق ضياع وتلف للموارد البشرية لأن إنتاجية الفقير أقل من إنتاجية الفرد الذي يفوقه دخلاً وذلك لأن الفقير أقل تغذية وصحة وتعليماً وتدريباً. بالاضافة إلي ذلك فقد يكون الفقر عاملاً من العوامل التي تؤدي إلي انتشار الجريمة والأمراض المعدية وتلوث البيئة والمشكلات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، كما يؤدي إلي تشويه المدن وانتشار الأحياء العشوائية والمساكن البائسة. ولذلك فالفقر ليس مشكلة فردية تهم المتضررين منها فقط ولكنها مشكلة اقتصادية واجتماعية تهم المجتمع كله.

وعموماً فإن معالجة الفقر تقلل من هدر الموارد البشرية وضياع جزء منها وحماية المجتمع من كثير من المضار وتعمل علي صيانة الموارد الاقتصادية، وكلما قلت نسبة الفقراء في المجتمع إزدادت إنتاجية الموارد البشرية وانخفضت معدلات الجريمة وغيرها من المشكلات. ويعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتباع مزيج من سياسات النمو والتوزيع.

وقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٧) التنمية البشرية بأنها توزيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجنمع، ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية علي الرجال والنساء، وبخاصة الفقراء والفئات الضعيفة، كما أنها تعني حماية فرص الحياه للأجيال المقبلة، وكذا النظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياه، وذلك يجعل الهدف المحوري للتنمية يتمثل في خلق بيئة تمكينية يمكن أن يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة وصحية ومبدعه، وبالتالي فالنمو الاقتصادي ليس غاية بل أنه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ويرتكز قياس التنمية البشرية علي نوعين من المقاييس علي أساس أن التنمية بمفهومها الشامل تشتمل علي جانبين رئيسيين أولهما اقتصادي وثانيهما اجتماعي، وأن أي جهود تنموية في أي مجتمع لا يجب أن تتوقف عند حد تحقيق الاهداف الاقتصادية المتمثلة في زيادة الإنتاج والدخل لأفراد المجتمع، بل لابد وأن تمتد إلي تحسين الأحوال الصحية والتعليمية ومستوي معيشة أفراد المجتمع وكذا تحسين البيئة المحيطة بهم[١].

ويعرف الاقتصاديون الفقر بأنه مستوي الدخل اللازم لاشباع أدني الاحتياجات المادية للاربعة أبواب للانفاق وهم: الغذاء والمسكن والملبس والترفيه (شاملة التعليم والصحة).

وقسم بعض الباحثين خطوط الفقر إلي الفقر المطلق والنسبي مستخدمين مقياس الدخل، ويرتبط الفقر النسبي بمتوسط الدخل الفردي أي أن الفقر بنسب إلي متوسط دخل الآخرين وبالتالي يتأثر بتوزيع الدخل. أما الفقر المطلق فيعرف بتكاليف الحد الأدني للاحتياجات الأساسية للانسان.

ويعتبر منهج الاحتياجات الأساسية لتعريف الفقر هو أنسب المقاييس المستخدمة لتحديد خط الفقر، ويتضمن تحديد مستوي معين من الدخل أو الانفاق للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء فالأفراد الذين يقع مستواهم عنده أو أدني منه هم فقراء، ومن يقعون فوقه هم غير فقراء، كما يعبر عنه بنسبة معينة من الدخل أو نسبة معينة من رقم قياسي يحدد الخط الفاصل للفقر، ولذا فإن خط الفقر هو مستوي الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدني للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية، فالفقر المطلق هو مستوي الدخل الذي يحصل عليه الشخص بحيث لا يكفي احتياجاته الاساسية من الانفاق الاستهلاكي الغذائي وغير الغذائي أو يكاد يغطيها فقط، وتشير فجوة الفقر إلي الفرق بين إجمالي دخل الفقراء والدخل الكلي لأولئك الفقراء لو أن كل واحد منهم حصل علي دخل يساوي خط الفقر حيث يمكن من خلال فجوة الفقر تقدير شدة الفقر التي تبين مدي انخفاض دخل الفقراء عن دخل خط الفقر[٨].

المشكلة البحثية:

لقد واكب الطبيعة الانكماشية لآليات برامج التكيف الهيكلي في مصر آثاراً اقتصادية واجتماعية تمثلت في زيادة معدلات البطالة، ومعدل التضخم ، وانخفاض نصيب الفرد من الانفاق العام والدعم بالاضافة إلي ارتفاع أسعار الغذاء بمعدلات لا تتمشي مع معدلات الزيادة في الدخول ومعدلات التنمية، وتدني مستوي الخدمات وعدم توافرها لقطاع لا يستهان به من السكان مما أدي إلي انخفاض مستوي معيشة الفئات محدودة الدخل وعدم إشباع حاجاتهم الأساسية وإقترابهم من خط الفقر وزيادة فجوة الفقر في مصر، هذا بالاضافة إلي وجود فجوة واسعة وتفاوتاً كبيراً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن مختلف الخدمات الاجتماعية بين مختلف المحافظات بمصر وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل كل محافظة، لذا فإن التعرف علي حجم تلك الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ومحدداتها يعتبر من الأسس التي يجب أن تستند إليها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف البحثية:

استهدفت هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تمثلت فيما يلي:

(١) التعرف علي مؤشرات التنمية البشرية في مصر للاستدلال منها علي مستويات التنمية ومدي تقدمها وتأثير الجانب الاقتصادي المتعلق بالدخل وما يرتبط به من مستويات الفقر علي التنمية البشرية في مصر.

(٢) التعرف علي الفجوات التنموية بين مختلف المحافظات المصرية حتي يمكن مراعاتها عند وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي المستوي القومي والإقليمي.

(٣) التعرف علي مؤشرات الفقر كنتيجة للفجوات التنموية وتوزيعه الجغرافي بين مختلف المحافظات المصرية ودراسة مسبباته.

(٤) التعرف علي مختلف السياسات التي يمكن من خلالها الحد من مستويات الفقر في المجتمع المصري.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات

استندت الدراسة وهي بسبيل تحقيق الأهداف البحثية إلي أسلوب التحليل الوصفي لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، بالاضافة إلي استخدام بعض المؤشرات المستخدمة في قياس المستويات التنموية والتي من أهمها دليل التنمية البشرية والذي هو محصلة ثلاثة أدلة متمثلة في كل من دليل الدخل ودليل التعليم ودليل الصحة، بالاضافة إلي استخدام بعض الأساليب الاحصائية المتمثلة في أسلوب الإنحدار البسيط للتعرف علي الاتجاهات العامة لبعض مؤشرات التنمية والإنحدار المتعدد للتعرف علي تأثير مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بظاهرة الفقر، وكذلك استخدام تقديرات معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل والانفاق الاستهلاكي بين المحافظات المصرية وبين الريف والحضر داخل المحافظات.

كما استندت الدراسة إلي البيانات الثانوية التي تضمنتها مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن كل من معهد التخطيط القومي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة، بالاضافة إلي البيانات التي أمكن الحصول عليها من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية المحلية، وتلك التي أمكن الحصول عليها من مختلف الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر:

تستهدف برامج التنمية في مصر تحقيق التوازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية لحل كثير من مشكلات التخلف والتنمية وذلك لاعطاء الأهمية الواجبة لتنمية العنصر البشري عن طريق تنمية الموارد البشرية علي أساس أن البشر هم ركيزة التقدم وليست الموارد الطبيعية والمادية فقط، وذلك عن طريق تحسين نوعية حياة البشر، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بتمكينهم من الحصول علي الموارد اللازمة، وإعدادهم لاستخدامها الاستخدام الأكفأ عن طريق تطوير قدراتهم الفنية والصحية واكسابهم المعارف وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم. ويعتبر دليل التنمية البشرية المقدر من خلال تقارير التنمية البشرية علي مستوي العالم هو مقياس يمكن من خلاله متابعة الانجازات التنموية ودليل التنمية البشرية هو متوسط بسيط لخارج قسمة ثلاثة أدلة: أولهما دليل الصحة ويعبر عنه بطول العمر مقيساً بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وثانيهما هو دليل التحصيل التعليمي مقيساً بتوليفة من معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ولها وزن مرجح قدره ثلثان) ونسب القيد الإجمالية في التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي معاً (ولها وزن مرجح قدره ثلث)، وثالثهما هو دليل مستوي المعيشة مقيساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

ويتضح من بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ أن مصر تحتل المرتبة ١١٢ بين دول العالم البالغ عددها ١٨٦ دولة من حيث دليل التنمية البشرية. كما يتضح من جدول (١) إنخفاض قيم دليل التنمية البشرية لمصر عن مثيله علي مستوي دول العالم حيث بلغت قيمته في مصر عام ١٩٨٠ حوالي ٠.٤٠٧ في حين كانت علي مستوي دول العالم حوالي ٠.٥٦١ وبلغت قيمته عام ٢٠١٢ في مصر ٠.٦٦٢ في حين كانت علي مستوي دول العالم حوالي ٠.٦٩٤.

جدول رقم (١): قيم دليل التنمية البشرية في مصر ودول العالم خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٢)

السنوات	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
مصر	٠.٤٠٧	٠.٥٠٢	٠.٥٩٣	٠.٦٢٥	٠.٦٤٠	٠.٦٦١	٠.٦٦١	٠.٦٦٢
دول العالم	٠.٥٦١	٠.٦٠٠	٠.٦٣٩	٠.٦٦٦	٠.٦٧٨	٠.٦٩٠	٠.٦٩٢	٠.٦٩٤

المصدر : معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم،٢٠١٣.

ويتضح من تقدير الاتجاه العام الزمني لدليل التنمية البشرية ومكوناته خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٠) والموضح نتائج تقديرات معالمه بالجدول رقم (٢) أن دليل التنمية البشرية في مصر قد أخذ إتجاهاً تزايدياً معنوي إحصائياً كما أخذت مكوناته إتجاهاً تزايدياً معنوي احصائياً خلال فترة الدراسة.

جدول (٢): الاتجاه العام الزمني لدليل التنمية البشرية ومكوناته لمصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)
(**) : معنوية عند مستوى ١٪، (*) : معنوية عند مستوى ٥٪، (-) غير معنوية.

البيان	R^2	F	المعادلة
دليل التنمية البشرية	0.83	69.07^{**}	$YT = 0.58 + 0.01\ X_t$ $(46.23)^{**}\ (8.32)^{**}$
دليل الدخل	0.59	19.93^{**}	$Y_t = 0.50 + 0.015\ X_t$ $(16.00)^{**}\ (4.46)^{**}$
دليل التعليم	0.76	44.13^{**}	$Y_t = 0.57 + 0.01\ X_t$ $(39.69)^{**}\ (6.64)^{**}$
دليل الصحة	0.94	207.40^{**}	$Y_t = 0.67 + 0.008\ X_t$ $(13.90)^{**}\ (14.40)^{**}$

حيث أن : Y_t = القيمة التقديرية للمتغير التابع وهو دليل التنمية البشرية ومكوناته الثلاثة ، X_t = متغير الزمن.
المصدر : معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم، أعداد متفرقة.

وللتعرف علي أهمية تأثير كل من الأدلة الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية لمصر علي قيمة الدليل خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٠) فقد استندت الدراسة إلي أسلوب الإنحدار المتعدد والذي إفترض فيه تأثر المتغير التابع (Y) والممثل لقيمة دليل التنمية البشرية علي كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من (X_1) دليل الدخل، (X_2) دليل التعليم، (X_3) دليل توقع الحياه (دليل الصحة) كنسب مئوية وقد كانت أفضل الدوال المقدرة لتلك العلاقة من الوجهة الإحصائية هي المعادلة التالية:

$$LOG\ Y = 0.27\ LOG\ X_1 + 0.32\ LOG\ X_2 + 0.44\ LOG\ X_3$$
$$(23.69)^{**} \quad (11.08)^{**} \quad (9.95)^{**}$$
$$R^2 = 0.99 \qquad F = 1928^{**}$$

ويتضح من المعادلة السابقة وجود تأثير طردي معنوي إحصائياً لكل من دليل الدخل ودليل التعليم ودليل الصحة علي قيمة دليل التنمية البشرية خلال فترة الدراسة، كما يتضح من تقدير قيمة معامل المرونة للأدلة الثلاثة أن دليل الدخل يمثل الأهمية النسبية الأولي في التأثير علي قيمة دليل التنمية البشرية حيث بلغت قيمة معامل المرونة له نحو ٠.٤٤، يليه في التأثير دليل التعليم ثم دليل الصحة حيث بلغت قيمة معامل المرونة لكل منهما نحو ٠.٣٢، ٠.٢٧ علي الترتيب.

الوضع الراهن للتنمية البشرية علي مستوي المحافظات المصرية:

يتضح من جدول (٣) إنخفاض قيمة دليل التنمية البشرية لمحافظات الوجه القبلي بشكل ملحوظ عن باقي المحافظات المصرية، كما جاءت المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس) في المقدمة

بمتوسط بلغ حوالي ٠.٧٩٤ تليها المحافظات الحدودية (البحر الأحمر، الوادي الجديد، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء) بمتوسط بلغ حوالي ٠.٧٥٣ في حين جاءت محافظات الوجه البحري في المركز الثالث بمتوسط بلغ حوالي ٠.٧٣٤ وأخيراً محافظات الوجه القبلي بمتوسط ٠.٧٠٨.

جدول رقم (٣): دليل التنمية البشرية لمصر ومكوناته علي مستوي المناطق المختلفة

المناطق	دليل التنمية البشرية	دليل الدخل	دليل التعليم	دليل توقع الحياه
المحافظات الحضرية	٠.٧٩٤	٠.٧٢١	٠.٧٣٨	٠.٧٨٧
الوجه البحري	٠.٧٣٤	٠.٧٣٤	٠.٦٩٤	٠.٧٧٥
الوجه القبلي	٠.٧٠٨	٠.٧١٥	٠.٦٥٥	٠.٧٥٣
المحافظات الحدودية	٠.٧٥٣	٠.٧٥٥	٠.٧٣٦	٠.٧٦٨
إجمالي الجمهورية	٠.٧٣١	٠.٧٢٧	٠.٦٨٩	٠.٧٧٨

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية، عام ٢٠١٠.

ومن حيث دليل الدخل فقد جاءت المحافظات الحدودية في المرتبة الأولي بمتوسط ٠.٧٥٥، تليها محافظات الوجه البحري بمتوسط ٠.٧٣٤، ثم المحافظات الحضرية بمتوسط ٠.٧٢١، وأخيراً محافظات الوجه القبلي بمتوسط ٠.٧١٥.

ومن حيث دليل توقع الحياه (الصحة) فقد جاءت المحافظات الحضرية في المركز الأول بمتوسط بلغ حوالي ٠.٧٨٧، تليها محافظات الوجه البحري بمتوسط ٠.٧٧٥ ثم المحافظات الحدودية بمتوسط ٠.٧٦٨ وأخيراً محافظات الوجه القبلي بمتوسط ٠.٧٥٣.

ويستدل مما سبق علي تفوق المحافظات الحضرية عن باقي المحافظات المصرية في كل من دليل التعليم ودليل توقع الحياه وتفوق المحافظات الحدودية عن باقي المحافظات في دليل الدخل.

مؤشرات الفقر في مصر :

استندت الدراسة لتقدير مؤشرات الفقر في مصر إلي بعض المؤشرات والفجوات التنموية المتحصل عليها من تقارير التنمية البشرية، وقد قسمت تلك المؤشرات إلي قسمين تناول أولهما فقر الدخل وتناول ثانيهما فقر القدرات (الحرمان البشري) وذلك علي النحو التالي:

أولاً: مؤشرات فقر الدخل:

يتضح من جدول (٤) أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر يقدر بحوالي ١٠٢٤٦.١ جنيه وهو ما يعادل حوالي ٥٤٠١ دولار بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار وذلك عام ٢٠١٠ في الوقت الذي بلغ فيه نظيره علي مستوي دول العالم حوالي ١٠١٨٤ دولار، أي أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر يمثل نحو ٥٣% من مقدار نظيره علي مستوي متوسط دول العالم ويشير ذلك علي أن مصر في مرتبة متدنية عن المتوسط العالمي بالنسبة لهذا المؤشر.

كما تبين من الجدول سالف الذكر أن معدل الإعالة في مصر يقدر بنحو ٥٧.٢%، في حين بلغ نظيره علي مستوي متوسط دول العالم حوالي ٥٢% ويشير ذلك إلي إرتفاع معدل الإعالة في مصر عن المتوسط العالمي بنحو ١٠% ومن المعروف أن إرتفاع نسبة الإعالة يترتب عليها إنخفاض ما يخص الفرد من الدخل في الأسرة المعالة ومن ثم إنخفاض مستوي المعيشة، أي أن مصر وفقاً لهذا المؤشر دون المتوسط العالمي.

كما يتضح أن نسبة العاملين إلي مجموع السكان من الفئة العمرية ٢٥ سنة فأكثر يقدر في مصر بحوالي ٥١.٤%، في حين بلغ نظيره علي مستوي العالم ٦٥.٨% أي أن مصر دون المستوي العالمي وفقاً لهذا المؤشر بنسبة تقل بحوالي ٢٢% وهو ما يعني إنخفاض نسبة مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي في مصر عن المستوي العالمي.

كما يتضح أن معدل مشاركة من هم في سن العمل من السكان (١٥ سنة فأكثر) في القوي العاملة قد بلغ للذكور في مصر حوالي ٧٤.٣%، في حين بلغ نظيره العالمي حوالي ٧٧.٢%، وبلغ للإناث في مصر حوالي ٢٣.٧% في حين بلغ نظيره العالمي حوالي ٥١.٣% وهو يعني إنخفاض نسبة المشتغلين من القوي العاملة في مصر عن نظيرتها علي مستوي العالم بنحو ٣.٧% للذكور ونحو ٥٣.٨% للإناث، ويستدل من ذلك علي ضعف دور المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر.

كما يتبين من جدول (٤) أن نسبة الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت في مصر نحو ١٢.٩%، في حين بلغت نظيرتها علي مستوي العالم نحو ٢٣.٢% بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٤٤.٤% عن المتوسط العالمي، وفي نفس الوقت بلغت نسبة واردات مصر من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٦% في حين بلغت نظيرتها علي مستوي العالم ٢٤.٥% أي بارتفاع نسبته ٥.٨% عن

المتوسط العالمي. ويستدل من ذلك علي ضعف مساهمة التجارة الخارجية في مصر في تمويل برامج التنمية لتفوق قيمة الواردات عن قيمة الصادرات.

جدول رقم (٤): مؤشرات فقر الدخل وفقر القدرات علي مستوي مصر والعالم

المؤشر	السنة	مصر	العالم
فقر الدخل			
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	٢٠١٠	٥.٤٠	١٠.١٨
نسبة الإعالة الإجمالية لكل ١٠٠ شخص من الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة %	٢٠١٢	٥٧.٢٠	٥٢.٠٠
نسبة العاملين إلي مجموع السكان من فئة ٢٥ سنة فأكثر %	٢٠١١	٥١.٤٠	٦٥.٨٠
معدل المشاركة في القوي العاملة بالنسبة المئوية من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر:			
الإناث %	٢٠١١	٢٣.٧٠	٥١.٣٠
الذكور %	٢٠١١	٧٤.٣٠	٧٧.٢٠
الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٢٠١٠	١٢.٩٠	٢٣.٢٠
الواردات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٢٠١٠	٢٦.٠٠	٢٤.٥١
فقر القدرات			
معدل الالمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر %	(٢٠٠٥-٢٠١٠)	٧٢.٠٠	٨١.٣٠
عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ شخص	(٢٠٠٥-٢٠١٠)	٢.٨٠	١.٤٠
معدل الوفيات لكل ألف مولود حي:			
الأطفال الرضع	٢٠١٠	١٩.٠٠	٤٠.٠٠
الأطفال دون سن الخامسة %	٢٠١٠	٢٢.٠٠	٥٥.٠٠
نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة	٢٠١٠	٦٦.٠٠	٥١.٢٠
نسبة سكان المناطق الحضرية لإجمالي عدد السكان	٢٠١٢	٤٣.٦	٥٢.٦

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم، ٢٠١٣.

(١) تطور مؤشرات فقر الدخل في مصر:

يتضح من جدول (٥) تزايد نسبة الفقراء في مصر من حوالي ٢٠.١% من مجموع السكان عام ٢٠٠١ إلي حوالي ٢١.٦% من مجموعهم عام ٢٠٠٨ أي بمعدل تزايد ٧.٥%، كما تزايدت نسبة الأشد فقراً من السكان (الفقراء المدقعون) من حوالي ٥.٨% من مجموع عدد السكان عام ٢٠٠١ إلي حوالي ٦.١% من مجموعهم عام ٢٠٠٨ بمعدل تزايد بلغ نحو ٥.٢% وذلك علي الرغم من تزايد المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من حوالي ٥٥٣٧.٦ جنيه عام ٢٠٠١ إلي حوالي ١٠٢٤٦.١ جنيه عام ٢٠٠٨ أي بمعدل ٨٥% وزيادته بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكي من ٥٠٦٠.٩ دولار عام ٢٠٠١ إلي حوالي ٧٧٨٧ دولار عام ٢٠٠٨ أي بمعدل زيادة حوالي ٥٣.٨%. ويعزي تزايد معدلات الفقر في مصر خلال فترة الدراسة سالفة الذكر رغم تزايد المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلي سببين أولهما تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نتيجة التضخم الاقتصادي، ومن جانب آخر عدم عدالة توزيع الدخول بين سكان المجتمع والتي يوضحها قيمة معامل جيني الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل والاستهلاك حيث يتضح من جدول (٥) إرتفاع قيمته من ٠.٢٩ عام ٢٠٠١ إلي ٠.٣١ عام ٢٠٠٨ وتعني إرتفاع قيمة ذلك المعامل إرتفاع نسبة عدم العدالة في توزيع الدخول وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

كما يتضح من جدول (٥) إنخفاض النسبة المئوية لأجور الأسر الفقيرة من إجمالي الدخول من ١٩.٦% عام ٢٠٠١ إلي ١٥.٢% عام ٢٠٠٨ أي بمعدل ٢٢.٤%، وكذلك إنخفاض النسبة المئوية لأجور الأسر الفقيرة من دخولهم من ٤٦.٦% عام ٢٠٠١ إلي ٤١.٣% عام ٢٠٠٨ أي بمعدل ١١.٤%.

جدول رقم (٥): معدلات التغير في بعض مؤشرات فقر الدخل في مصر

المؤشر	عام ٢٠٠١	عام ٢٠٠٨	معدل التغير %
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	٥٥٣٧.٦	١٠٢٤٦.١	٨٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	٥٠٦٠.٩	٧٧٨٧.٠	٥٣.٨
نصيب أدني ٤٠% من الأشخاص من الدخل	٢٢.٧	٢٢.٣	(-١.٨)
نصيب أغني ٢٠% إلي أفقر ٢٠%	٤.٤	٣.٢	(-٢٧.٣)
معامل جيني	٠.٢٩	٠.٣١	٦.٩
% للفقراء من السكان	٢٠.١	٢١.٦	٧.٥

% للفقراء الأشد فقراً من السكان	٥.٨	٦.١	٥.٢
% أجور الأسر الفقيرة من إجمالي الدخول	١٩.٦	١٥.٢	(- ٢٢.٤)
% أجور الأسر الفقيرة من دخولهم	٤٦.٦	٤١.٣	(- ٤٤.٤)

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم، أعداد مختلفة.

كما يتضح إنخفاض نصيب أدنى ٤٠% من الأشخاص من الدخل من ٢٢.٧% عام ٢٠٠١ إلي ٢٢.٣% عام ٢٠٠٨ أي بمعدل ١.٨%، وإنخفاض نصيب أغنى ٢٠% إلي أفقر ٢٠% من ٤.٤% عام ٢٠٠١ إلي ٣.٢% عام ٢٠٠٨ أي بمعدل ٢٧.٣%.

ويتضح من جدول (٦) والذي يوضح خط الفقر الكلي استناداً إلي قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من السلع الغذائية وغير الغذائية وخط الفقر المدقع استناداً إلي قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من السلع الغذائية فقط استناداً إلي بحث توزيع الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أن الشخص الذي ينفق سنوياً أقل من ٢٢٣٣ جنيهاً أي ما يعادل ١٨٥ جنيهاً شهرياً يعتبر فقيراً وأن الشخص الذي ينفق سنوياً أقل من ١٦٤٨ جنيهاً أي ما يعادل ١٣٤ جنيهاً شهريا يعتبر فقيراً فقراً مدقعاً.

جدول (٦): المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الغذاء وخط الفقر الكلي بالجنيه المصري سنوياً حسب الاقليم عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

الأقاليم	خط الفقر الغذائي	خط الفقر الكلي
المحافظات الحضرية	١٧١٥	٢٢٨٤
المناطق الحضرية بالوجه البحري	١٦١٣	٢١٧٧
المناطق الريفية بالوجه البحري	١٦٨٧	٢٢٧٨
المحافظات الحضرية بالوجه القبلي	١٥٨١	٢١٥٨
المناطق الريفية بالوجه القبلي	١٦٠٢	٢١٧٠
إجمالي الجمهورية	١٦٤٨	٢٢٣٠

المصدر: معهد التخطيط القومي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣

كما يتضح من الجدول سالف الذكر تباين قيمة خط الفقر وقيمة خط الفقر المدقع فيما بين مختلف المناطق في مصر حيث ترتفع قيمة كل من خط الفقر وخط الفقر المدقع في المحافظات الحضرية حيث تبلغ حوالي ٢٢٨٤، ١٧١٥ جنيه/سنة لكل منهما علي التوالي، في حين تنخفض بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية بالوجه القبلي حيث تبلغ حوالي ٢١٥٨، ١٥٨١ جنيه/سنة لكل منهما علي التوالي.

(٢) فقر الدخل في مصر وفقاً للفئات العمرية

يتضح من جدول (٧) تركز الفقر في مصر في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) الممثلة للشباب وبصفة خاصة في المناطق الريفية في الوجه القبلي ففي حين تبلغ نسبة الفقر لكافة الأفراد علي مستوي جميع الفئات العمرية في المحافظات الحضرية نحو ٦.٩% من سكان المجتمع فإنها تبلغ في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) حوالي ٨.٢% من أفراد تلك الفئة، وفي حين تبلغ لكافة الأفراد في المناطق الحضرية في الوجه البحري حوالي ٧.٣% فإنها تبلغ للفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) حوالي ٨.٨%، وفي حين تبلغ لكافة الأفراد في المناطق الريفية في الوجه البحري حوالي ١٦.٧% فإنها تبلغ في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) حوالي ١٩.٣%، وفي حين تبلغ في المناطق الحضرية بالوجه القبلي لكافة الأفراد حوالي ٢١.٣% فإنها تبلغ في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) حوالي ٢٢.٧%، وفي حين تبلغ في المناطق الريفية في الوجه القبلي لكافة الأفراد حوالي ٤٣.٧% فإنها تبلغ للأفراد في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) حوالي ٤٤.٣%. وعلي مستوي الجمهورية فإنه في حين تبلغ نسبة الفقر لكافة الأفراد حوالي ٢١.٦% فإنها تبلغ للأفراد في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) حوالي ٢٣.٢%. كما يتضح من الجدول سالف الذكر أن الافراد في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) يمثلون حوالي ٢٣.٣% من سكان المجتمع.

جدول (٧): معدلات الفقر وفقاً للمناطق والفئة العمرية(%) وفقاً لمسح دخل وإنفاق واستهلاك الاسرة ٢٠٠٩/٢٠٠٨

المناطق	للأفراد في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة	لكافة الافراد	نسبة الأفراد في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة
المحافظات الحضرية	٨.٢	٦.٩	٢٣.٣
المناطق الحضرية بالوجه البحري	٨.٨	٧.٣	٢٢.٤
المناطق الريفية بالوجه البحري	١٩.٣	١٦.٧	٢٣.٤
المحافظات الحضرية بالوجه القبلي	٢٢.٧	٢١.٣	٢٣.٥
المناطق الريفية بالوجه القبلي	٤٤.٣	٤٣.٧	٢٣.٤
إجمالي الجمهورية	٢٣.٢	٢١.٦	٢٣.٣

المصدر: معهد التخطيط القومي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠.

ويعزي ارتفاع معدلات الفقر في الفئة العمرية للشباب إلي تزايد معدلات البطالة في تلك الفئة العمرية عن باقي الفئات العمرية حيث يتضح من إحصاءات البطالة وفقاً للفئات العمرية للسكان الواردة بجدول (٨) أن معدل البطالة للفئة أكبر من ١٥ وأقل من ٢٠سنة عام ٢٠١٢ بلغ حوالي ١١.٢٤%، كما بلغ للفئة العمرية أكبر من ٢٠ وأقل من ٢٥ سنة حوالي ٤٢.٦٩% وبلغ للفئة العمرية أكبر من ٢٥ سنة وأقل من ٣٠ سنة حوالي ٢٢.٩٥% وبذلك يبلغ إجمالي المتعطلين للفئات العمرية أكبر من ٢٠ سنة وأقل من ٣٠ سنة والممثلة للشباب نحو ٦٥.٦٤% في حين تبلغ للفئة العمرية أكبر من ٣٠ وأقل من ٤٠ سنة حوالي ١٧.٣١%.

جدول (٨): أعداد المتعطلين في مصر وفقاً للفئات العمرية عامي (٢٠٠٠، ٢٠١٢) بالألف نسمة

السنة	الفئات	١٥-٢٠	٢٠-٢٥	٢٥-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٥٠	٥٠-٦٠	٦٠-٦٤	الإجمالي
٢٠٠٠	العدد	٣٦٣	٧٣١	٤٣٩	١٥٦	٦	٣	-	١٦٩٨
	%	٢١.٣٨	٤٣.٠٥	٢٥.٨٥	٩.١٩	٠.٣٥	٠.١٨	-	١٠٠
٢٠١٢	العدد	٣٨٥	١٤٦٢	٧٨٦	٥٩٣	١٧١	٢٦	٢	٣٤٢٥
	%	١١.٢٤	٤٢.٦٩	٢٢.٩٥	١٧.٣١	٤.٩٩	٠.٧٦	٠.٠٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

(٣) خلل العلاقة الارضية السكانية وهيكل الحيازة الزراعية كمؤشرات للفقر:

تحتل المشكلة السكانية مكان الصدارة بين المشكلات التي تواجه المجتمع المصري فمنذ مطلع القرن العشرين وسكان مصر يتزايدون بمعدلات مرتفعة ولا يضارعها في هذا المضمار سوي الهند والصين. وبدراسة معدلات النمو السكاني في مصر يتضح أنه بلغ حوالي ١.٨% في نهاية الثلاثينيات ثم تصاعد إلي ٢.٣% فيما بين ١٩٤٧، ١٩٦٠ ثم تصاعد حتي وصل إلي ٢.٧% مع منتصف الثمانينات ثم انخفض إلي ٢.١% خلال التسعينات[٦].

ويتضح من دراسة العلاقة السكانية الأرضية التي يوضحها جدول (٩) عدم تمشي الزيادة في الرقعة الأرضية الزراعية مع الزيادة السكانية في مصرخلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) فالبرغم من زيادة الرقعة المزروعة في مصر من حوالي ٦ مليون فدان عام ١٩٧٠ إلي حوالي ٨.٦ مليون فدان عام ٢٠١٠، وكذلك تزايد الرقعة المحصولية من حوالي ١٠.٧٥ مليون فدان عام ١٩٧٠ إلي حوالي ١٥.٥ مليون فدان عام ٢٠١٠ إلا أن زيادة عدد السكان بمعدلات تفوق زيادة الرقعة المزروعة أدي إلي تناقص نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من حوالي ٠.١٨ فدان عام ١٩٧٠ إلي حوالي ٠.١١ فدان عام ٢٠١٠، وكذلك تناقص نصيبه من الرقعة المحصولية من ٠.٣٣ فدان إلي ٠.٢٠ فدان خلال نفس العامين. ويستدل من ذلك علي عدم قدرة الأرض الزراعية في مصر علي توفير الأمن الغذائي للسكان ومن ثم زيادة معدلات الفقر نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة المترتبة علي ارتفاع تكلفة الغذاء الذي تعتمد الدولة علي استيراد شطر كبير منه من الخارج.

ومن جانب آخر يتضح من جدول (١٠) أن من مؤشرات الفقر في مصر هو عدم العدالة في هيكل حيازة الأرض الزراعية فقد أدي عدم تمشي الزيادة في الرقعة الأرضية مع الزيادة السكانية بالاضافة إلي قوانين الاصلاح الزراعي وقوانين التوريث الخاصة بتوزيع التركة إلي تفتت الحيازات الزراعية وأصبحت

الحيازة والمزارع القزمية هي الأكثر شيوعاً في الزراعة المصرية حيث يمثل عدد الزراع الحائزون لأقل من فدان حوالي ٤٣.٤٠% من إجمالي عدد الزراع في مصر ولا يمتلكون سوي ٨% فقط من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط نصف فدان لكل حائز (وأسرته) ويستدل من ذلك علي ضعف الدخول المزرعية لنسبة كبيرة من الزراع وهو ما يعد مؤشراً للفقر في الريف المصري.

جدول رقم (٩): تطور عدد السكان ورقعة الأرض الزراعية والمساحة المحصولية في مصر خلال الأعوام (١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	مساحة الأرض الزراعية (مليون فدان)	المساحة المحصولية (مليون فدان)	نصيب الفرد بالفدان	
				من الرقعة الزراعية	من الرقعة المحصولية
١٩٧٠	٣٣.٣	٦.٠٠	١٠.٧٥	٠.١٨٠	٠.٣٣٣
١٩٨٠	٤٢.٣	٥.٨٧	١١.١٣	٠.١٣٩	٠.٢٦٣
١٩٩٠	٥٥.٦	٦.٧٣	١٢.٣٠	٠.١٢١	٠.٢٢١
٢٠٠٠	٦٣.٣	٧.٨٠	١٣.٨٠	٠.١٢٠	٠.٢٢٠
٢٠١٠	٧٧.٨	٨.٦٠	١٥.٥٠	٠.١١٠	٠.٢٠٠

المصدر:
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

جدول رقم (١٠): عدد الحائزين والمساحة الحيازية للأرض الزراعية في مصر عام ٢٠١٠

الفئات الحيازية	عدد الحيازات (ألف حائز)	%	مساحة الحيازة (ألف فدان)	%	متوسط المساحة فدان/حائز
أقل من فدان	١٦١٥.٦	٤٣.٤٥	٧٢٢.٣	٨.٠	٠.٥
من فدان لأقل من ٣	١٣٩٨.٠	٣٧.٦٠	٢٢٧١.٤	٢٥.٤	١.٦
من ٣ فدان لأقل من ٥	٣٤٦.٥	٩.٣٢	١٢٢٢.٣	١٣.٧	٣.٥
من ٥ فدان لأقل من ١٠	٢٣٤.٤	٦.٣٠	١٤٤١.٦	**١٦.٦**	**٦.٢**
من ١٠ لأقل من ٢٠	٨١.٦	٢.١٩	١٠٤٩.٦	١١.٨	١٢.٩
من ٢٠ لأقل من ٥٠	٣٣.٦	٠.٩٠	٩٢٣.٢	١٠.٣	٢٧.٥
من ٥٠ لأقل من ١٠٠	٥.٧	٠.١٥	٣٥٧.١	٤.٠	٦٢.٩
١٠٠ فدان فأكثر	٢.٧	٠.٠٧	٩٤١.٠	١٠.٥	٣٤٨.٥
الإجمالي	**٣٧١٨.٠**	١٠٠.٠٠	**٨٩٢٨.٥**	١٠٠.٠	**٢.٤**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة التعداد الزراعي، ٢٠١٠.

(٤) تطور البطالة في مصر كمؤشر للفقر:

يتضح من جدول (١١) أن أعداد المتعطلون في مصر تزايد من ١.٨٣٤ مليون نسمة في متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلي نحو ٢.٨٣٤ مليون نسمة في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). كما تبين من ذات الجدول أن معدل البطالة كنسبة من قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) قد تزايد في مصر من حوالي ٩.٤٦% في متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلي حوالي ١٠.٧٧% في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). كما يتضح من ذات الجدول ارتفاع معدل البطالة في الإناث عن نظيره للذكور بمعدلات كبيرة خلال جميع سنوات فترة الدراسة، في حين يبلغ هذا المعدل للذكور حوالي ٧.٠٧% من قوة العمل في متوسط الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢) بالمقارنة بمثيله للإناث حيث يبلغ خلال نفس الفترة حوالي ٢٣.٠٩% وبمتوسط عام بلغ حوالي ٩.٨٢% للذكور، وحوالي ٢٢.٦% للغناث، وحوالي ١٠.١٧% لإجمالي كل من الذكور والإناث خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

كما يتضح من جدول (١٢) أن إجمالي أعداد المتعطلون في مصر يتزايد سنوياً زيادة معنوية إحصائياً مقدارها ١٠٣ ألف نسمة وبمعدل نمو يبلغ ٤.٣% من المتوسط العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٢). وأن اعداد المتعطلون من الذكور والإناث يتزايد سنوياً زيادة معنوية إحصائياً مقدارها حوالي ٦٤.٢، ٣٨.٩ ألف نسمة، وبمعدل نمو حوالي ٥.١%، ٣.٣% لكل منهما علي الترتيب خلال فترة الدراسة.

جدول (١١): أعداد ومعدل البطالة في مصر بالألف نسمة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

الفترة	المتعطلون						معدل البطالة % من قوة العمل	
	ذكور	%	إناث	%	جملة	ذكور	إناث	جملة
٢٠٠٠-٢٠٠٢	٨٦٠	٤٦.٧٥	٩٧٤	٥٣.٢٥	١٨٣٤	٥.٦٦	٢٣.٠٦	٩.٤٦
٢٠٠٣-٢٠٠٥	١١٠٨	٤٨.٤٩	١١٧٤	٥١.٦١	٢٢٨٢	٦.٨١	٢٤.١١	١٠.٨٤
٢٠٠٦-٢٠٠٨	١١٢١	٥٠.١٣	١١١٧	٤٩.٨٧	٢٢٣٨	٦.٠٥	٢٠.٥٤	٩.٤
٢٠٠٩-٢٠١٢	١٤٤١	٤٩.٦٣	١٣٩٣	٥٠.٣٧	٢٨٣٤	٧.٠٧	٢٣.٠٩	١٠.٧٧
المتوسط	١١٥٦	٤٩.٤٤	١١٨٢	٥٠.٥٦	٢٣٣٨	٩.٨٢	٢٢.٦	١٠.١٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

جدول (١٢): الاتجاه العام الزمني للبطالة في مصر بالألف نسمة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)
** معنوية عند ١%

البيان	معدل النمو %	R^2	F	المعادلة
المتعطلون من الذكور	5.1	0.51	11.55^{**}	$Y_t = 706.8 + 64.2 X_t$ $(4.3)^{**} (3.4)^{**}$
المتعطلون من الإناث	3.3	0.73	29.1^{**}	$Y_t = 909.8 + 38.9 X_t$ $(15.9)^{**} (5.4)^{**}$
إجمالي المتعطلون	4.3	0.67	40.96^{**}	$Y_t = 1616.6 + 103.1 X_t$ $(9.5)^{**} (6.4)^{**}$

المصدر : حسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة .

(٤) التوزيع الجغرافي لفقر الدخل في مصر:

يتضح من جدول (١٣) أن إجمالي عدد الفقراء في مصر يمثل حوالي ٢١.٦% من إجمالي عدد السكان استناداً لبيانات عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وأن نسبة الفقراء المدقعون تمثل ٦.١% من إجمالي عدد السكان، كما تزداد نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في ريف الجمهورية عن الحضر حيث تمثل نسبة كل منهما نحو ٢٨.٩%، ٨.٥% في الريف في حين تمثل حوالي ١١%، ٢.٦% في الحضر علي الترتيب.

جدول (١٣): التوزيع الجغرافي للدخل والفقر في مصر عام ٢٠١٠

لمحافظات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	الأنصبة الدخلية: نسبة أدني ٤٠% من الأشخاص من الدخل	الأنصبة الدخلية: نسبة أعلي ٢٠% إلي أدني ٢٠%	معامل جيني	% للفقراء من السكان: إجمالي الفقراء	% للفقراء من السكان: الفقراء المدقعون
المحافظات الحضرية	٨٢٨٢	٢٠.١	٥.٤	٠.٣٥	٦.٩	١.٥
الوجه البحري	٨٩٣٤	٢٦.٣	٣.٠	٠.٢٣	١٤.٢	٢.٠
حضر	-	١٥.١	٨.٠	٠.٢٧	٧.٣	٠.٨
ريف	-	٣٢.٣	١.٨	٠.٢	١٦.٧	٢.٥
الوجه القبلي	٧٩٧٨	٢٣.٤	٤.٠	٠.٢٨	٣٦.٩	١٢.٨
حضر	-	١٢.٨	١١.٠	٠.٣٣	٢١.٣	٦.٣
ريف	-	٣١.٦	١.٩	٠.٢٣	٤٣.٧	١٥.٦
المحافظات الحدودية	١٠١١٦	٢٢.٨	٤.٣	٠.٣٠	١١.١	٣.٨
حضر	-	١٧.٠	٧.٨	٠.٣٠	٤.٨	١.٢
ريف	-	٤٨.٢	٠.٧	٠.٢٣	٢٣.٢	٨.٧
مصر	١٠٢٤٦.١	٢٢.٣	٤.٤	٠.٣١	٢١.٦	٦.١
حضر	-	٢٠.٧	٥.١	٠.٣٤	١١.٠	٢.٦
ريف	-	٢٦.٠	٣.١	٠.٢٢	٢٨.٩	٨.٥

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج اللإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، عام ٢٠١٠.

كما تبين ارتفاع نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في محافظات الوجه القبلي عن باقي محافظات الجمهورية حيث بلغت نسبة كل منهما فيها حوالي ٣٦.٩%، ١٢.٨% من إجمالي عدد السكان علي الترتيب، كما بلغت في ريف تلك المحافظات نحو ٤٣.٧%، ١٥.٦% من إجمالي عدد السكان علي الترتيب، في حين بلغت في الحضر نحو ٢١.٣%، ٦.٣% علي الترتيب، كما بلغت نسبتهم في محافظات الوجه البحري ١٤.٢%، ٢% علي الترتيب، في حين بلغت نسبتهم في ريف الوجه البحري نحو ١٦.٧%، ٢.٥% علي الترتيب بالمقارنة بنسبتهم في حضر الوجه البحري والتي تبلغ حوالي ٧.٣%، ٠.٨% علي الترتيب. وتقل نسبة الفقراء في المحافظات الحدودية عن محافظات الوجه البحري والقبلي حيث بلغت نسبتهم فيها حوالي ١١.١% من إجمالي عدد السكان، في حين أن نسبة الفقراء المدقعون بها كانت أعلي من نسبة الفقراء المقعون في محافظات الوجه البحري، كما بلغت نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في ريف المحافظات الحدودية نحو ٢٣.٢%، ٨.٧% علي الترتيب، في حين بلغت في الحضر نحو ٤.٨%، ١.٢% علي الترتيب. كما اتسمت المحافظات الحضرية بانخفاض نسبة الفقراء والفقراء المدقعون عن باقي محافظات الجمهورية حيث بلغت نسبتهم فيها نحو ٦.٩%، ١.٥% علي الترتيب.

كما يتضح من توزيع الأنصبة الدخلية الواردة بجدول (١٣) عدم عدالة توزيعها علي مستوي مختلف المناطق حيث تبين أن ٤٠% من الأشخاص قد حصلوا علي حوالي ٢٢.٣% فقط من الدخل علي مستوي الجمهورية، كما تشير قيمة معامل جيني إلي ارتفاع نسبة عدم توزيع الدخل في الحضر عن الريف حيث بلغت قيمة هذا المعامل نحو ٠.٣٤ في الحضر ونحو ٠.٢٢ في الريف.

(٥) التقدير القياسي لمحددات فقر الدخل في مصر

استندت الدراسة في الوقوف علي أهم العوامل المستقلة ذات التأثير علي نسبة الفقراء في مصر كمتغير تابع علي مستوي محافظات الجمهورية والبالغ عددها ثمانية وعشرون محافظة استناداً إلي البيانات الواردة بتقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٠ إلي المتغيرات التالية:

Y: نسبة إجمالي الفقراء من عدد السكان.

X1: دليل الدخل، X2: دليل التعليم، X3: دليل توقع الحياة (دليل الصحة)، X4: معدل الإعالة، X5: صافي الهجرة، X6: معدل البطالة كنسبة من قوة العمل، X7: نسبة قوة العمل في الزراعة لإجمالي القوي العاملة، X8: نسبة قوة العمل في الصناعة لإجمالي القوي العاملة، X9: نسبة قوة العمل في الخدمات لإجمالي القوي العاملة، X10: نسبة العاملون في الحكومة والقطاع العام.

وقد أسفرت نتائج التحليل علي أن أفضل الدوال المقدرة من الوجهة الإحصائية وتمشياً مع المنطق الاقتصادي هى الدالة التالية:

$$Y = -90.73 + 1.72\,X_4 + 1.44\,X_6$$
$$(-5.19)^{*}\quad (6.47)^{**}\quad (2.41)^{**}$$
$$R^2 = 0.64 \qquad F = 20.96^{**}$$

ويتضح من المعادلة السابقة معنويتها عند مستوي ٠.٠١ استناداً إلي قيمة F. كما يتضح من تقدير قيمة معامل التحديد R^2 أن ٦٤% من التغيرات التي تحدث في نسبة الفقر في المحافظات المصرية تعزي إلي كل من معدل الإعالة ومعدل البطالة. حيث يتضح من تقدير معامل الانحدار لكل من تلك المتغيرات أن زيادة معدل الإعالة بنسبة ١% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة ١.٧% وأن زيادة معدل البطالة بنسبة ١% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة ١.٤%.

ثانياً: مؤشرات فقر القدرات في مصر:

يتضح من جدول (٤) انخفاض معدل الالمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر في مصر عن المتوسط العالمي بنحو ١١.٤% ويشير ذلك إلي ارتفاع نسبة الأمية في مصر عن المتوسط العالمي بنحو ١١.٤% ومن ثم زيادة معدل فقر القدرات لانخفاض المستوي التعليمي ومن المعروف أن فقر القدرات يترتب عليه زيادة فقر الدخل نتيجة لعدم إمكانية كسر حلقة الفقر المفرغة حيث أن انخفاض المستوي التعليمي يعني انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخول. كما تبين ارتفاع نسبة وفيات الأمهات لكل مائة ألف حالة ولادة في مصر عن المستوي العالمي بنحو ٢٨.٩% وهو ما يعني انخفاض المستوي الصحي في مصر عن المستوي العالمي، ومن ثم التأثير علي مستوي فقر الدخل حيث تنخفض الإنتاجية وتنخفض الدخول بانخفاض المستوي الصحي وهو ما يترتب عليه عدم امكانية كسر حلقة الفقر المفرغة بالنسبة لفقر الدخل. كما تبين انخفاض نسبة سكان المناطق الحضرية لإجمالي عدد السكان في مصر عن المستوي العالمي بنحو ١٧.١% حيث تعني زيادة التحضر زيادة الاستفادة من مختلف الخدمات التي توجد في الحضر ويفتقر إليها الريف.

وتجدر الإشارة إلي أن مفهوم حلقة الفقر المفرغة يضم العديد من المتغيرات الاقتصادية، والتي تشكل في تأثيرها الإيجابي دفعاً للنمو المتزايد، بينما تؤدي في تاثيرها السالب وقصور أدائها الاقتصادي إلي تثبيط معدل النمو الاقتصادي وفي هذه الحالة الاخيرة أطلق عليها ما يسمي بحلقة الفقر المفرغة ويوجد بالمجتمع المصري وفقاً للنتائج سالفة الذكر العديد من حلقات الفقر نذكر منها مايلي:

انخفاض المستوي الصحي للسكان وما يترتب عليه من انتشار الامراض المتوطنة والذي يؤثر علي كفاءة الأفراد وبالتالي انخفاض قدرتهم الإنتاجية وهذا يؤدي إلي انخفاض دخولهم الفردية الحقيقية ومن ثم انخفاض وسوء مستوي تغذيتهم مما يترتب عليه سوء مستواهم الصحي.

كما أن ارتفاع مستوي الامية يترتب عليه انخفاض المستوي المهاري لمورد العمل البشري في مختلف مجلات الإنتاج حيث تنعدم قدرة الأفراد علي متابعة الدورات التدريبية لعنصر العمل وكذا متابعة التطورات المهنية وهذا المستوي من العمل الذي لا يتسم بالمهارة يترتب عليه انخفاض مستوي الدخل الفردي وهذا المستوي من الدخل لا يمكن معه محو الأمية أو رفع مستوي التعليم المهني أو تحقيق مستوي مناسب منه ومن ثم زيادة نسبة الأمية حيث أن الفقر هو أحد أسباب الأمية.

كما أن انخفاض الدخل الفردي الحقيقي يترتب عليه انخفاض الطلب الفردي، وهذا بدوره يؤدي إلي خفض الاستثمار لانعدام الحافز علي الإنتاج للسوق وهذا بدوره يترتب عليه انخفاض مستوي الدخل.

وهكذا نجد أن هناك العديد من العلاقات الدائرية. وغالباً ما تعتبر هذه الحلقات المفرغة ذات تشابك وتداخل فيما بينها وتعتبر من مسببات الفقر في المجتمع. لذا فإن كسر إحدي جوانب هذه الحلقات يعتبر ضرورة للتمكن من الدخول من خلالها لتغيير تأثير المتغيرات سالفة الذكر كمسببات للفقر في المجتمع، لذا التوازن في برامج التنمية بين مختلف الجوانب التي تستهدف تحسين المستوي الاقتصادي والصحي والتعليمي يعد ذو أهمية لكسر حلقات الفقر المفرغة التي يعاني منها المجتمع وتعتبر من مسببات الفقر.

ثالثاً: التجارب الدولية لاستراتيجيات الحد من الفقر[٥]:

لما كانت مشكلة الفقر من أهم القضايا الاجتماعية التي تشغل أذهان الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة في التنمية الاجتماعية، وذلك نظراً لأهميتها وتأثيرها علي نسبة كبيرة من أفراد المجتمع لذلك فقد وضع البنك الدولي بعض الاستراتيجيات التي يمكن باتباعها تقليص حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للأفراد والتي تركزت في كل من: (١) توفير فرص عمل الفقراء، (٢) التعليم والتدريب لتنمية الموارد البشرية، (٣) شبكات الأمان الاجتماعي، (٤) التوازن الاقليمي في توفير الخدمات الأساسية وتكافؤ الفرص. هذا بالاضافة إلي بعض الاستيراتيجيات الاخري التي طبقتها بعض الدول والتي قامت بتنفيذ بعض استيراتيجيات البنك الدولي والتي أثبتت فعاليتها في الحد من الفقر والتي كان من أهمها: (١) فعالية دور المنظمات غير الحكومية، (٢) الاهتمام بالرعاية الصحية ودعمها للفئات الفقيرة غير القادرة، (٣) الاهتمام بالبنية الأساسية وزيادة فرص حصول الفقراء علي الخدمات الأساسية. وقد تمثلت استيراتيجيات بعض الدول والتي ادت إلي تخفيض معدلات الفقر بها والزيادة الملموسة في مؤشرات الرفاهيو الاجتماعية فيما يلي:

الأردن: تعتبر شبكات الحماية الاجتماعية في الأردن بالتعاون مع البنك الدولي من اكثر الشبكات تطوراً في المنطقة العربية والتي تشتمل علي عديد من البرامج المتمثلة في المعونات النقدية المتكررة والطارئة التي تمنح لمرة واحدة في حالة وفاة رب الأسرة أو مرضه مرضاً مزمناً أو أي حالات طارئة أخري، قروض ومنح المشاريع الإنتاجية، المعونة النقدية لأسر المعاقين، برنامج مساعدة الطلبة الفقراء، مشاريع التأهيل المهني والجسدي، برنامج التامين الصحي للأسر الفقيرة، معونات الغذاء، برنامج دعم القمح لجميع السكان، برنامج صناديق الائتمان، برنامج الأسر المنتجة للحد من الفقر والبطالة.

لبنان: تعتبر شبكات الحماية الاجتماعية والتي تهدف في لبنان إلي تقديم خدمات خاصة للأسر الفقيرة إما في شكل برامج دائمة مثل تمويل المشروعات الصغيرة وبرامج الخدمات الصحية والمعاشات أو في شكل برامج مؤقتة مثل تغطية التكاليف الصحية حتي يتم الشفاء من البرامج التي أدت إلي الحد من الفقر. كما تتميز لبنان بشكل خاص من بين الدول العربية بخبرتها الواسعة في مجال عمل المنظمات غير الحكومية والتي تقوم بدور حيوي في مساعدة الحكومة علي التخفيف من حدة الفقر من خلال عدد من البرامج التي تدعم مجالات التعليم والصحة وغيرها من الاحتياجات الاساسية للفقراء.

اليمن: اهتمت اليمن بوضع التشريعات الخاصة التي توضح المعايير الخاصة لتنفيذ البرامج المختلفة، ولتحديد المستهدفين من تلك البرامج وقد كان آخر هذه القوانين قانون الرعاية الاجتماعية لعام ١٩٩٦ والذي يهدف إلي زيادة فعالية الخدمة المقدمة للفقراء، ليس فقط بتقديم الاعانات ولكن أيضاً بتوفير فرص الحصول علي زيادة في الدخل.هذا بالاضافة إلي قيام الحكومة ببناء شبكة للأمان الاجتماعي والتي تعمل علي حماية الفقراء، وتوفير الاحتياجات الأساسية وحمايتهم من الآثار السلبية وقد اشتملت برامج الشبكة علي مساعدة الفئات الفقيرة علي زيادة الدخل بالاضافة إلي مساعدتهم علي الوصول إلي الخدمات الاساسية، هذا بالاضافة إلي الدور الكبير للمنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر من خلال امتداد نشاطها في جميع المجالات مثل تقديم الاعانات المالية، والرعاية الصحية، والتدريب المهني.

تونس: وقد كان من أبرز برامجها للحد من الفقر برنامج موائد التضامن والتي تعمل علي نمط الارساليات الأوروبية والتي تقوم بتوفير الغذاء لم يحتاجه من الفقراء والمعوزين والذي يعتبر من أبسط الحقوق في الحياه. كما تعتبر الرعاية بالمسنين والمعاقين علي رأس قائمة الفئات التي تحتاج إلي رعاية نظراً لما لهم من صفات خاصة تمنع بعضهم من العمل والحصول علي الاحتياجات الأساسية.

الصين: اعتبرت الصين التعليم وتنمية الموارد البشرية الحل الأمثل للحد من الفقر ويرجع ذلك لاعتمادها علي الموارد البشرية بشكل كبير في التنمية، بالاضافة إلي إيمانها بأن التدريب والتعليم يزيد من مهارات الأفراد وبالتالي زيادة الفرص أمامهم لزيادة الدخل وقد اشتملت استراتيجيات الحكومة الصينية لتخفيض حدة الفقر علي تطبيق برامج محو الأمية، وبرامج التعليم الاجباري (لمدة تسع سنوات) ورفع مستوي التعليم لفقراء الريف والذي مكنهم من التزود بالمهارات الفنية اللازمة لزيادة دخولهم وتخفيض حدة الفقر التي يعيشونها، ورفع مستوي التعليم الأساسي وتحسين جودته، وإجراء تعديلات علي النظام التعليمي حتى يمكن مقابلة الاحتياجات المحلية، ووضع مقاييس خاصة لضمان سلامة تطبيق برنامج التعليم، ووضع نظام للتفتيش التعليمي والذي يعتبر نظام أساسي لضمان سلامة تطبيق القوانين الخاصة بالتعليم. ويعتبر من أهم السياسات التي إتبعتها

الصين هو وضع لجان للتفتيش المستمر علي تطبيق نظام التعليم وتنمية الموارد البشرية ووضع عقوبات صارمة لمخالفة ذلك بالاضافة إلي تحديد المشكلات التي تقابلها التنمية البشرية في جميع أنحاء الصين والعمل علي وضع حلول لها.

الهند: تعتبر الهند من أكثر الدول النامية اهتماماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلال دراسة قامت بها منظمات DFID,FAO,ODI لتحليل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الريفية وتقليص الفقر والذي يتركز علي تسهيل عملية التبادل المعرفي، وتبادل المعلومات بالاضافة إلي تحسين الاتصال بين الهيئات المعنية وبعضها البعض لزيادة التنسيق ومنح الفرصة للمجتمعات الفقيرة في المشاركة في دعم القرار ومعرفة ما يدور في مشاريع تنموية في مختلف المناطق والاستفادة منها لأقصي حد.

رابعاً: سياسات الحد من الفقر في مصر:

(١) تشير الدراسات التي خصت نفسها بقياس الفقر في مصر إلي أن ارتفاع معدلات الفقر مرتبط بانخفاض معدلات الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي وهو ما يدعو إلي تكثيف الجهود إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي في مصر.

(٢) نظراً لأن قطاع الزراعة هو المصدر الوحيد والأهم للتشغيل في المناطق الريفية بالنسبة للفئات الأشد فقراً والذين لا يمتلكون أرضاً زراعية حيث يعمل الأشد فقراً في أغلب الأحيان في قطاع الزراعة كأجراء. أما غير الفقراء في المناطق الريفية فقد يتجهون للعمل في أنشطة غير مرتبطة بالزراعة أكثر من الفقراء. ونظراً لما تبين من الدراسات التي تناولت مسح الدخل والانفاق والاستهلاك للأسرة من أن الأسر التي تعيش علي الدخل الزراعي فقط هي الأشد فقراً والأكثر تأثراً بتقلبات الدخل الزراعي فإنه يستدل من ذلك علي ضرورة دعم التنمية الزراعية وتعزيز نصيب العامل من الناتج الزراعي لضمان احتواء الفقر في عملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال المحاور التالية:

(أ) تحقيق التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الأرض الزراعية من خلال برامج التوسع الزراعي الأفقي والتي تتطلب توفير الموارد المائية والمحافظة عليها واستغلالها الاستغلال الأمثل طبقاً للاحتياجات بين وحدة الأرض الزراعية والمقننات المائية الملائمة وذلك كوسيلة لمعالجة تراجع نصيب الفرد من الرقعة الزراعية والمحصولية في مصر، وكذلك لوقوع مصر تحت خط الفقر المائي حيث يقدر المتوسط السنوي للفرد من المياه في مصر حالياً بحوالي ٦٠٠ متر مكعب في حين أن خط الفقر المائي يقدر بحوالي ألف متر مكعب للفرد في السنة، كما تراجع متوسط ما يخص الفرد من الرقعة المزروعة من ٠.١٣ فدان عام ١٩٩٨ إلي ٠.١١ فدان عام ٢٠١٠، وتراجع ما يخصه من الرقعة المحصولية من ٠.٢٣ فدان إلي ٠.٢٠ فدان خلال نفس العامين.

(ب) تحقيق الأمن الغذائي من خلال الحد من الفجوة الغذائية وذلك بزيادة اللإنتاجية الفدانية للمحاصيل الزراعية الغذائية وتعديل التركيب المحصولي للتوصل إلي أفضل البدائل التي تعظم صافي العائد الزراعي من خلال منطقة الموارد وزيادة القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية التصديرية للحد من العجز في الميزان التجاري.

(ج) تقليل الفاقد من الأرض الزراعية بوقف التعدي عليها سواء بالبناء أو التبوير أو التجريف وكذلك العمل علي تقليل الفاقد من الإنتاج الزراعي من مختلف الحاصلات الزراعية في مختلف مراحل الإنتاج والتسويق.

(٣) استناداً لما تبين من الدراسات التي تناولت البطالة في مصر من أنها تتركز في فئة الشباب واستناداً إلي مزايا الهجرة الخارجية من منظور التشغيل وتحويلات العاملين فإنه ينبغي علي الحكومة أن تدعم عملية الهجرة الخارجية من خلال منهج شامل يرتكز علي قواعد مؤسسية يمليها هيكل الموارد البشرية الحالي في مصر، وكذلك من خلال دراسة التوقعات المستقبلية والطلب في أسواق العمالة في العالم الخارجي، وعلاوة علي ذلك يجب أن تتفاوض الحكومة بشأن حركات العمالة مع الدول المضيفة علي أساس الهجرة المؤقتة والشروط التي تحقق مصالح كافة الأطراف المعنية.

(٤) وضع وتنفيذ استراتيجية قومية للتشغيل ترتكز علي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

(٥) ضرورة أن ترتكز استراتيجية التنمية علي الملامح الخاصة للفقر في مصر من خلال التركيز علي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وبصفة خاصة في القطاع الزراعي، وكذلك زيادة الاستثمارات التي تهدف إلي تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية ورفع معدلات التنمية الزراعية.

(٦) إن من أهم وسائل معالجة الفقر هو التفاعل المتبادل بين الفقر وأسبابه وبخاصة نقص التعليم والمهارات وعدم توفر وظائف مناسبة. وقد سعت الدولة إلي ذلك من خلال الاستهداف الجغرافي للأسر الفقيرة من خلال المشروع القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً والذي يعد توجهاً ايجابياً يتفق مع مؤشرات التنمية

الريفية وذلك لتضييق الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتكمن فلسفة الاستهداف الجغرافي في السعي نحو تحقيق طفرة نوعية في مستوي معيشة المواطنين من خلال تدخل الدولة عن طريق تطوير الخدمات العامة بصورة شاملة ومتكاملة في القري المستهدفة. ونظراً للعلاقة القوية بين الخدمات العامة والفقر فإن النهج المتبع هو كسر الحلقة المفرغة للفقر عن طريق الأوضاع السيئة للبنية الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلي استمرار الفقر.

(٧) نظراً لما أسفر عنه الفقر وبخاصة في المناطق الريفية وندرة فرص العمل من ارتفاع مستويات الهجرة الداخلية إلي أطراف المدن الكبري مما أدي إلي تواصل مشكلات العشوائيات والمناطق الفقيرة فثمة جهود يجب أن تبذل من قبل الدولة لاعطاء الأولوية في خطط التنمية لحل مشكلات العشوائيات.

(٨) وعلي مستوي السياسات الاقتصادية فإن فرص الضرائب التصاعدية لتمويل برامج الضمان الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية والتي تستهدف تحقيق الحد الأدني من الأجور والحد الأدني من الدخل ودعم أسعار السلع الضرورية ودعم مجانية الرعاية الصحية والتعليم ورعاية المسنين والعجزة والمعوقين تعد من السياسات الضرورية للحد من مستويات الفقر في المجتمع.

(٩) نظراً لما تبين من نتائج الدراسة من انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لانخفاض أهميتها النسبية في القوي العاملة وبصفة خاصة في القطاع الريفي لذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة تشجيع وتمويل المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة الريفية والتي تساهم في زيادة دخل الأسرة الريفية وتحد من مشكلة الفقر في الريف.

(١٠) تفعيل برامج المشاركة الشعبية ويقصد بها العملية التي يساهم من خلالها السكان المحليون في صنع القرارات المجتمعية المحلية، وذلك من خلال العمل معاً في برامج وأنشطة مجتمعية محلية تستهدف مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم. ويعتبر اسهام السكان المحليين في إحداث التنمية المحلية أحد الدعامات الاساسية التي تستند عليها تنمية المجتمعات المحلية والتي تعتمد عليها الكثير من المجتمعات، وبخاصة المجتمعات النامية لاجتياز هوة التخلف واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة حيث أن مشاركة السكان المحليين في البرامج والانشطة التنموية توفر كثير من الموارد التي تتطلبها هذه البرامج والأنشطة والتي يمكن تعبئتها محلياً وتوظيفها في تلك البرامج، ويعمل ذلك علي توفير الجهد والانفاق الحكومي لتوجيهه إلي مستويات أكبر، كما أن تفاعل المشاركة الشعبية مع الامكانيات الحكومية سوف تؤدي إلي دفع المجتمعات المحلية للخروج من حلقات الفقر المفرغة التي تعاني منها.

(١١) توفير التدريب المهني اللازم لمساعدة الفقراء علي الحصول علي وظيفة أو البدء في مشروع مدر للدخل.

(١٢) زيادة فعالية المنظمات غير الحكومية نظراً للدور الهام والفعال الذي تقوم به، وذلك من خلال وضع الأطر التشريعية التي تسهل عليها القيام بعملها.

(١٣) الاهتمام بالبرامج والمشاريع الخاصة بالمعاقين بحيث تشتمل علي كل من التأهيل الجسدي من علاج وتوفير التدريب الطبيعي اللازم والأطراف الصناعية والتأهيل المهني لمساعدتهم علي الحصول علي وظائف تضمن لهم الحياه الكريمة.

المراجع

(١) أحمد جمال محمد محمود (دكتور)، دراسة اقتصادية للحد من الفقر للسكان الزراعيين في مصر، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين (التنمية البشرية في القطاع الريفي)، ٢٤-٢٥ سبتمبر،٢٠٠٣ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

(٣) سونيا محمد علي (دكتورة)، خط الفقر في مصر نهاية القرن العشرين، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين (التنمية البشرية في القطاع الريفي)، ٢٤-٢٥ سبتمبر، ٢٠٠٣.

(٤) صلاح علي صالح فضل الله (دكتور)، التنمية البشرية ودورها المأمول في تنمية الريف المصري، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين (التنمية البشرية في القطاع الريفي)، ٢٤-٢٥ سبتمبر، ٢٠٠٣.

(٥) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية في استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٣.

(٦) مصطفي محمد السعدني (دكتور)، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٢.

(٧) معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، أعداد متفرقة.

(٨) هناء خير الدين، هبة الليثي (دكاترة) ، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد ٢٤٢، أول نوفمبر ٢٠٠٧.
(٩) وزارة التخطيط، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.
(١٠) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة التعداد الزراعي، ٢٠١٠.
(١١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.
(١٢) وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مشروع التنمية بالمشاركة (قضايا التنمية البشرية، المفاهيم والمؤشرات)، مايو ٢٠٠١.

INDICATORS AND DETERMINANTS OF POVERTY IN EGYPT

Al Saadany, M.M. and G. A. Mohemd
Department of Economic, Extension, and Rural Development
Faculty of Agriculture – Damanhur University

ABSTRACT

This study aimed to identify the indicators of human development in Egypt and stand on the development gaps between the various Egyptian governorates, and to identify the indicators of poverty as a result of those gaps and geographical distribution among the various Egyptian governorates, and to identify the causes as well as the policies in which they can reduce the levels of poverty in the Egyptian society.

The study showed through appreciation of the standard of the impact of all of the evidence of income and proof of education and life expectancy index on the value of the Human Development Index for Egypt during the period (1995-2012) that more such evidence impact on the Human Development Index is a proof of income, where more than influence the effect of each of Guide Education Guide health (life expectancy index).

The study also showed superiority of urban governorates for the rest of the Egyptian governorates in each of the guide education and life expectancy index while outperforming the border provinces from the rest of proof of income in the provinces.

According to the study by reviewing indicators of income poverty that Egypt is less than the global average for many of these indicators, which was the most important average per capita GDP, and the dependency ratio, the ratio of workers to total population, and the proportion of both exports and imports to gross domestic product (GDP).

The study also showed the high proportion of poor and very poor in the countryside for the urban republic where each representing approximately 28.9%, 8.5%, respectively, while in rural areas represent about 11%, 2.6% each, respectively in urban areas. As it turns out the high proportion of poor and very poor in the provinces of Upper Egypt from the rest of the provinces of the Republic where the percentage of poor and very poor with about 36.9%, 12.8% of the total population, respectively, while the total in urban areas is about 21.3%, 6.3%, respectively.

As it turns through the appreciation of the standard of the determinants of income poverty Egypt that 64% of the changes that occur in the poverty rate in Egypt attributed to each of the dependency rate and the unemployment rate as an increase in the dependency ratio by 1% consequent increase in the poverty rate by 1.7%, and to increase the unemployment rate by 1% consequent increase in the poverty rate by 1.4%.